الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

هل يكرر العرب أخطاء الطفرة الأولى؟

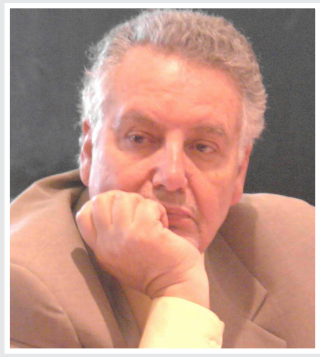

شاكر النابلسي
كاتب اردني - امريكا

من الواضح، أن سياسة السبعينيات الاقتصادية والطفرة النفطية التي شهدتها دول الخليج وتأثرت بها باقي الدول العربية، كانت نتيجتها تحويل المجتمعات الخليجية خاصة والعربية عامة إلى مجتمعات استهلاكية غير منتجة ومستوردة، لا تصدر إلا النفط ومشتقاته. ومن الملاحظ، أنه بعد مرور أكثر من ربع قرن (١٩٧٩-٢٠٠٧) لم تستطع السياسات الاقتصادية للدول الخليجية خاصة حتى الآن، أن تقلل من الاعتماد على أموال النفط بشكل رئيسي.

فهل تستفيد الدول العربية من تجربة السبعينيات الآن، وكيف تنفق هذه الثروة الجديدة الهائلة؟

أموالهم رُدت إليهم

يقول الغرب، بشأن الذهب المتدفق على العرب الآن: "أموالنا رُدت إلينا". وقد سبق للغرب أن ردد هذه العبارة أثناء الطفرة النفطية الأولى (١٩٧٣-١٩٨٠). فيبدو أن الأموال التي دفعها وسيدفعها الغرب في شراء البترول العربي الغالي الثمن الآن، ستعود عليه بفوائد كثيرة، كما عادت عليه في الطفرة النفطية الأولى. فهذه الأموال ستعود إليه على شكل استثمارات عربية في العقار والسندات الحكومية والأسهم وتنشيط السياحة في الغرب (أكدت دراسة اقتصادية لمؤسسة "آي.بي.كي" الدولية أن إنفاق مواطني دول مجلس التعاون الخليجي في السياحة الخارجية بلغ ٢٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٤) فماذا يكون عليه الوضع في ٢٠٠٨؟

وهذا كله، نتيجة لضيق قنوات الاستثمار العربي، وعدم تحمّل الأسواق العربية الحالية كل هذا الذهب الذي يتدفق على العالم العربي، وعلى دول الخليج خاصة. وهو ما حصل في الطفرة النفطية الأولى تماماً.

لم نستفد من الماضي

ويبدو أن العرب لم يستفيدوا من تجربة الطفرة النفطية الأولى، ولم يعوا درسها المفيد، التي كانت تحتاج إلى عقل رشيد لكي يعيها، ويأخذ منها الخبر والعبر. فالمحللون الاقتصاديون الدوليون، يرون أن الغرب هو المستفيد أولاً وآخراً من الثروة النفطية العربية على المدى البعيد، ومن هذه الطفرة القائمة الآن. وأن ما يدفعه الغرب من أسعار مرتفعة لبرميل البترول الآن، يعود عليه على شكل استثمارات مالية مختلفة يُفصّلها هؤلاء الاقتصاديون على الوجه التالي:

١- نتيجة لضيق فرص الاستثمار في العالم العربي، ونتيجة لأن العرب لم يستعدوا لاستقبال الطفرة النفطية الثانية القائمة الآن، ولم يحضروا لها قنوات الاستثمار اللازمة، وتلهوا بمشاكلهم السياسية الإقليمية وغير الإقليمية، تقول دراسة صدرت عن "المعهد الدولي للتموين"، إن ثروات النفط العربية سوف تُنفق على مشاريع خارجية أجنبية وسوف يقوم العالم العربي بشراء ما يساوي ٣٦٠ مليار دولار من الموجودات الأجنبية من أسهم وممتلكات في عام ٢٠٠٥-/٢٠٠٦؛ أي أكثر من مجموع مشترياتها في الخمس سنوات الماضية.

٢- وأكدت هذه الأرقام، دراسة أعدها "معهد المالية الدولي" في لندن. وقالت هذه الدراسة التي نشرتها صحيفة "الاقتصادية" السعودية (٢٠٠٥/٨/١٣)، أن دول الخليج ستنخرط في تكديس كميات هائلة من الأصول الأجنبية من السندات والعقارات خلال العامين المذكورين بزيادة ٥٠ في المائة عن مشترياتها الكلية خلال السنوات الخمس الماضية. ويُذكر أن السعودية التي تعد أكبر منتج ومصدر للبترول في العالم سوف تشتري هذا العام أصولاً أجنبية تقدر بنحو أربع مليارات دولار في الشهر، وفق إحصائيات البنك السعودي الأمريكي "سامبا". وهذا كله مما سينعش بالطبع الأسواق الأوروبية والغربية عامة، وكذلك الأسواق الآسيوية، ويعود عليها بالخير العميم. وكأن ما تدفعه الأسواق العالمية باليمين ثمناً مرتفعاً للبترول، تأخذه باليسار على شكل استثمارات عربية في العقار والسندات والأسهم الأجنبية.

٣- وأوضحت تلك الدراسة، أن الدول الخليجية ستقوم بمشاريع ضخمة، تعزز قطاعات الطاقة لبلوغ الهدف البعيد في إنتاج البترول ومشتقاته. ففي قطر سيكون الاستثمار في مجال الطاقة بقيمة ٤٦ مليار دولار، و٣٥ مليار دولار في الكويت، و١٥ مليار دولار في العراق، و١٠ مليارات دولار في كل من البحرين وعمان. وأشارت إلى أن المبالغ التي ستستثمر في مصر وليبيا والجزائر لن تقل عن عشرات المليارات من الدولارات. ومن الواضح أن تطوير إنتاج الطاقة البترولية العربية تقوم به شركات غربية ذات مؤهلات فنية عالية. وبالتالي فإن هذه المليارات التي ستصرف على تعزيز قطاعات الطاقة، ستصب في النهاية في جيوب غربية.

الفقر والبطالة والطفرات

مشكلتان كبيرتان يعانيهما العرب الآن: الفقر والبطالة.

ففي الطفرة النفطية الأولى، لم يستطع العرب القضاء على هاتين المشكلتين، وصرفوا معظم ثرواتهم على نواحٍ أخرى معظمها استهلاكية (بناء البيوت والقصور الفخمة، شراء اليخوت والسيارات الفخمة، شراء المجوهرات وأدوات الزينة، شراء كل متع الحياة.. الخ) ولم يتمكنوا من القضاء على ظاهرة الفقر والبطالة. ولا نعني هنا بالقضاء القضاء المبرم. فأغنى دول العالم (أمريكا مثالاً) ما زالت تعاني نسباً معينة من الفقر والبطالة ترتفع وتنخفض.

صحيح أن نسبة الفقر في العالم عموماً تزداد وليس في العالم العربي فقط. فتقارير البنك الدولي تقول بأنه في عام ٢٠٠٠، بلغ عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر ٢,٧ مليار إنسان من أصل ٦ مليارات نسمة في العالم. ومن أولئك ١,٣ مليار مصنّفون "شديدو الفقر" كون دخلهم يقلّ عن دولار واحد يومياً. وفي العام ٢٠٠٣، ارتفع عدد الفقراء ١٠٠ مليون، ليصل إلى ٢,٨ مليار نسمة، حسب تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٣.

مجتمعات بلا معلومات

أما في العالم العربي حيث تسود المجتمعات اللامعلوماتية، ولا أحد لديه أرقام محددة عن أية ظاهرة، حتى أن عدد السكان لكل بلد عربي غير معروف على وجه الدقة والتحديد. فالمعلومات الأساسية حول الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي العربي في تفاصيله الميدانية الواقعية غير متوافرة. وهذا ما يجعل من البحث العلمي والتخطيط المستقبلي من دونها مهمتين شاقتين، إذا لم نقل مستحيلتين. (بول سالم، أبعاد وتحديات المرحلة، منشورات المركز اللبناني للدراسات). ولا نملك إلا أن نقول أن نسبة الفقر كبيرة. ويكفي أن نقول كبيرة، حيث تنقصنا الأرقام والمعلومات من المصادر الدولية كالأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، والتي لا تتعاون الدول العربية معهما ولا مع غيرهما لمساعدتهما في جمع المعلومات والأرقام عن هذا العالم العربي الغامض والمقفل، الذي يعتبر الكشف عن أسراره، الطريق إلى إعادة استعماره من ناحية ومن ناحية أخرى، وهي الأهم، الطعن والنقد لنظام الحكم القائم المسؤول عن هذه الأرقام المتدنية والمخزية للفقر وكذلك للبطالة.

الأغنياء الفقراء

لقد شهد العالم العربي خططاً كثيرة للتنمية، ودعوات متكررة لرفع مستوى المعيشة للمجتمعات العربية، إلا أنه لم يتم شيء ملموس على أرض الواقع. فمعظم الدراسات تشير إلى أن الفقر في الوطن العربي الذي كان في انخفاض مستمر خلال الفترة ١٩٥٠- ١٩٨٠ بدأ بالارتفاع كنسبة من جملة السكان، وكعدد مطلق خلال الفترة منذ منتصف الثمانينيات وحتى الآن. والبلدان النفطية لا تُستثنى من هذه الظاهرة. يقول علي عبد القادر في بحثه (العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية) ضمن منشورات "المعهد العربي للتخطيط بالكويت"، بأن البنك الدولي طالب في أحد تقاريره التي أصدرها احتفالاً بمناسبة انعقاد اجتماعاته السنوية المشتركة مع صندوق النقد الدولي بمدينة دبي في عام ٢٠٠٣، بتغيير العقد الاجتماعي الذي ساد في معظم الدول العربية. وهو العقد الذي التزمت به الدول العربية لتوفير خدمات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، وكذلك لتوفير فرص العمل. وهي التزامات تعني إعادة توزيع الدخول والفرص في المجتمع، وإسناد دور أكبر للقطاع الخاص في كل هذه المجالات، اضافة إلى تعميق انخراط الدول العربية في النظام الاقتصادي العالمي بمعنى تعميق عولمتها.

فهل يساهم الذهب العربي الآن في حل جزء كبير من مشكلة الفقر القائمة الآن في العالم، وكيف؟

توصيات بيكر - هاملتون الاقتصادية

تكمن اهمية التوصيات في انها تعد محاولة لدراسة موضوعية عن اشكالية الواقع العراقي المزمن بعد التغير، كما تعد واحدة من ملتقيات الرؤية المشتركة للديمقراطيين والجمهوريين في الولايات المتحدة ، اضافة الى اقرار الدقة وحراجة الاحوال العراقية وقلق واضح حول مستقبل المصالح الامريكية بضمنها تصورات الاصلاحات الاقتصادية المطروحة حول البطالة والتضخم والتفاوت في معدل الدخل وانخفاض انتاج وانتاجية القطاعات الفاعلة في الاقتصاد العراقي ، وانخفاض مؤشرات نسب تنفيذ مشاريع الاعمار لسنتي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ المقررة والمرصودة مبالغ استمثاراتها في الموازنة السنوية والمخاوف الامريكية من احتمالات تحركات ايرانية طامعة باتجاه النفط العراقي

مكي محمد ردام
الجهاز المركزي للاحصاء

- او توقعات تتعلق بارتفاعات في اسعار النفط وتداعياتها العالمية، على اعتبار ان المنطقة تمثل احد المصادر الحيوية للطاقة العالمية وكذلك لكي تعطي انطباعاً للراي العالمي والامريكي والعراقي ايضاً بان ما يحصل في العراق ليس مجرد مغامرة عسكرية انما استراتيجية عالمية ذات ابعاد اقتصادية سياسية على مراحل واهداف محددة ومحسوبة تشمل منطقة موضوع الشرق الاوسط الكبير يشكل العراق فيه مفتاح الامن الاقليمي ولكونه مكمناً لاحتياطي نفط العالم.

وعلى الرغم من ان التعزيز يركز على ان الصراع هو صراع ذو محتوى طائفي ويخفف من حقيقته الجوهرية المتمثلة بالمحتوى الاقتصادي والاجتماعي للتنمية والبناء الاقتصادي على قاعدة اجتماعية وديمقراطية حديثة في نظام حر ومستقل.

ويعرض التعزيز حزمة متماسكة من التوجهات في جميع الميادين ذات العلاقة بازمة العراق الراهنة العسكرية والدبلوماسية والسياسية الدولية والعربية والعربية العربية والعربية العراقية والعربية الفلسطينية والعراقية مع دول الجوار والامريكية الايرانية والامريكية العربية على شكل هجوم دبلوماسي مركز في بحث المصالح الفردية والمشتركة في الفوضى العراقية ونحن نتابع الـ٧٩ توصية بحثاً عن المساحة الاقتصادية فيها نجد الاتي:-

١- تتضمن التوصية الثامنة دعوة الى تعزيز المساعدات الاقتصادية والتجارية، وهي اشارة الى ان المصاعب العديدة التي يعانيها اداء الاقتصاد العراقي من ضعف واختلال في توازنه، اما في ما يتعلق بقطاعه التجاري فربما يعني رفع المزيد من القيود المتعلقة بالضرائب العالمية .W.TOوهذا ما كانت تعنيه من تقديم مساعدة صلبة للحكومة العراقية في الجانب الاقتصادي.

٢- التوصية رقم ١٢ القاضية باقناع سوريا بزيادة التعاون الاقتصادي واستفادة العلاقات التجارية بين البلدين والتي توسعت لدرجة كبيرة وحققت منها سوريا ميزاناً تجارياً ايجابياً مع العراق خاصة القطاع الخاص السوري (التجاري والصناعي).

٣- يربط التقرير في المادة١٨ بين زيادة الدعم الاقتصادي لافغانستان والانسحاب العسكري من العراق وذلك بسبب الموارد التي سوف يوفرها الانسحاب والتي تصبح متاحة بيد الامريكان وهي اعتراف بضخامة الانفاق العسكري في العراق والتي تخشى الادارة الامركية ان تكون موضع اثارة الرأي العام الامريكي في الوقت المناسب.

٤- مكاتب التوصية السابقة منطلقاً مباشراً لتهديد الحكومة العراقية في تخفيض الدعم الاقتصادي وهو اساس متين للاداء الحكومي والاقتصادي في حالة عدم احراز تقدم ملموس في المصالحة الوطنية وهو ما جاء صريحاً في التوصية (٢١-٢٢) من التقرير.

٥- تطلب التوصيه ٢٥ وضع جداول زمنية محددة في تحسين الخدمات الضرورية اليومية التي تحسن حياة المواطنين واعتبارها اهداف مهمة ولا خلاف دولي او اقليمي او وطني على هذه التوصية بل العكس بشير الى انها مطلب شعبي ووطني يضع الحكومة الحالية امام تحد كبير تؤدي تداعياته الى مساحة الفساد والنزاهة والكفاءة في ادارة شؤون الحكومة والدولة.

٦- تقرر التوصية ٢٨ الى وجوب ان تعود عائدات النفط الى الحكومة المركزية ويتم اقتسامها على اساس عدد السكان وعلى الرغم من ان اللجنة المذكورة هي لجنة فنية / سياسية / عسكرية / اقتصادية ودبلومسية وهي تنطوي على فهم واستيعاب استراتيجي ومصيري للعراق وللمنطقة ويقرر فشل او نجاح دول كبرى قد اقحمت نفسها بتوصية يمكن تركها الى مجلس النواب الذي يمكن ان يختار ويقرر تنمية ذات ستراتيجية عراقية ويعتمد الاقتصاديون بحث ان وقت مستقبل التنمية الاقتصادية الوطنية اذ ان طرح مسألة العمالة في التوزيع برغم اغرائه النظري وهو مفهوم لن يساعد في واقع الامر الى استغلال الثروة النفطية من اجل التنمية.

٧- ولعل دوامة العنف التي يغرق فيها العراق حتى اذنيه لكان رد فعل العراقيين جامعاً ومانعاً في رفض التوصية٦٣ التي كتبت بصيغة يجب على الحكومة الامريكية التحضير لقانون نفط عراقي يحدد حقوق الحكومات الاقليمية والمحلية لما تثيره من تداعيات تمس السيادة والادارة العراقية الى جانب الخبرة والمعرفة الوطنية وايقاض لهاجس اقليمي ومحلي في تشكيل جماعات ذات رغبات ودوافع واهداف خاصة تكون نواة مسودة قانون النفط والغاز منطوية على العديد من الاشكاليات التي يناقشها الاقتصاديون بحرارة منها:

أ- المجلس الاتحادي للنفط والغاز وما تضمنه من تمثيل للحكومات الاساسية للشعب.

ب- وضع شركة النفط الوطنية على قدم المساواة مع الشركات الاجنبية الاحتكارية المنافسة.

ج- تسمح مسودة القانون للعراق الاحتفاظ بالملكية القانونية لنفطه لكنها تعطي حصة من الارباح الى الشركات العالمية التي تستثمر في البيئة وتشغيل ابار وانابيب ومصافي النفط بتطبيق اتفاقيات تقاسم الانتاج.

د- يثير مصطلح (الحقول الحالية) جملة من المشاكل المستقبلية تتعلق بايضاح وتدقيق هذا المصطلح هل هي الحقول المطوره والمنتجة حاليا ام جميع الحقول المكتسبة لحين صدور القانون واثر ذلك على الاحتياطي الذي سيكون تحت تصرف حكومات الاقاليم والمحافظات ام تحت تصرف حكومة الاتحاد، فهو اذن قنبلة موقوتة.

٨- تقر التوصية ٦٧ بما لايدع مجالاً للشك بخطأ السياسة الاقتصادية التي اتبعت بعد ٩/٤ (جملة وتفصيلاً) بدءاً من إصابة المنشآت العامة والبناء التحتاني الى فتح الحدود المطلقة امام مختلف البضائع والسلع الاستهلاكية الاجنبية وبدون الحد الادنى من الضوابط والسيطرة والغاء الضرائب والرسوم بلا استثناء منصب مستشار لاعادة الاعمار الاقتصادية الذي لم يقنع الامريكان قبل العراقيين بعد مرور اربع سنوات قاتمة اتسمت بالتراجع في جميع الميادين السياسية والامنية والاجتماعية وفي مقدمتها الوضع الاقتصادي - القاعدة المادية للاصلاح الشامل بمراجعة الخطوات والاجراءات السابقة في اعادة الاعمار وما رافقها من فساد اداري ومالي اشتركت فيه الادارات المحلية والامركية والدولية على حد سواء لدرجة ان لايتجاوز نسبة التنفيذ السنوي للمشاريع الاستثمارية عن١٠٪ لغاية سنة٢٠٠٦ مما هو مخصص ومخطط له.

٩- وتعبر التوصية رقم٦٣ ان تستخدم الولايات المتحدة نفوذها في المجتمع الدولي والعلاقات الواسعة مع شركات الطاقة الدولية باستقطاب الاستثمار الاجنبي للعمل في قطاع النفط العراقي والذي مهدت له بتشريع قانون عراقي للاستثمار الاجنبي في المناخ الاستثماري القانوني والمحاسبي واعفاءات مناسبة من الضرائب لنشاط القطاع الخاص وللشركات الاجنبية الخاصة التي سيكون نشاطها ضرورياً ومكملاً لعمل شركات النفط العالمية الكبرى التي يؤمل ان يتم التعاقد معها بصيغة عقود تقاسم الانتاج او عقود الخدمة.

١٠- اوجبت اللجنة في توصياتها رقم٦٤ - بزيادة المساعدة الاقتصادية لتصل الى خمسة مليار دولار سنوياً سيكون هذا المبلغ فعلاً في حالة استثمار في اعادة اعمار البناء التحتاني المحطم والعتق في كافة القطاعات الانتاجية الصناعية والزراعية والخدمية وتمكن فعالية هذا المبلغ لانه يعمل الى جانب المنهاج الاستثماري لعام٢٠٠٧ البالغ ١٢ مليار دولار من اصل ٤١ مليار دولار اجمالي تخصيصات عام ٢٠٠٧ السنوية والمتضمنه ٨ مليار دولار لنفقات الامن القومي وفي هذه الاتجاه دعا التقرير الى تجديد سلطة المفتش العام لاعادة اعمار العراق خلال فترة برامج المساعدة في العراق في التوصية رقم٦٩

١١- تلافياً لتعدد مصادر القرار المتأتية من تنوع المصادر المالية /

أ- امريكية، ب- متبرعين دوليين،ج- مشاركين عراقيين،د- بنوك دولية. اوجبت التوصية ٧١ على توحيد صلاحيات الصرف والقرار بدمجهذه الاموال في صندوق واحد ولجنة واحدة اضافة الى توصية مستقلة برقم ٧٢ تنص على تضمين تكاليف الحرب في العراق في الميزانية السنوية للرئيس بدءا من السنة المالية٢٠٠٨ .

لكش أول مملكة رافدينية يتحقق فيها العدل

فؤاد يوسف قزانجي
أستاذ جامعي

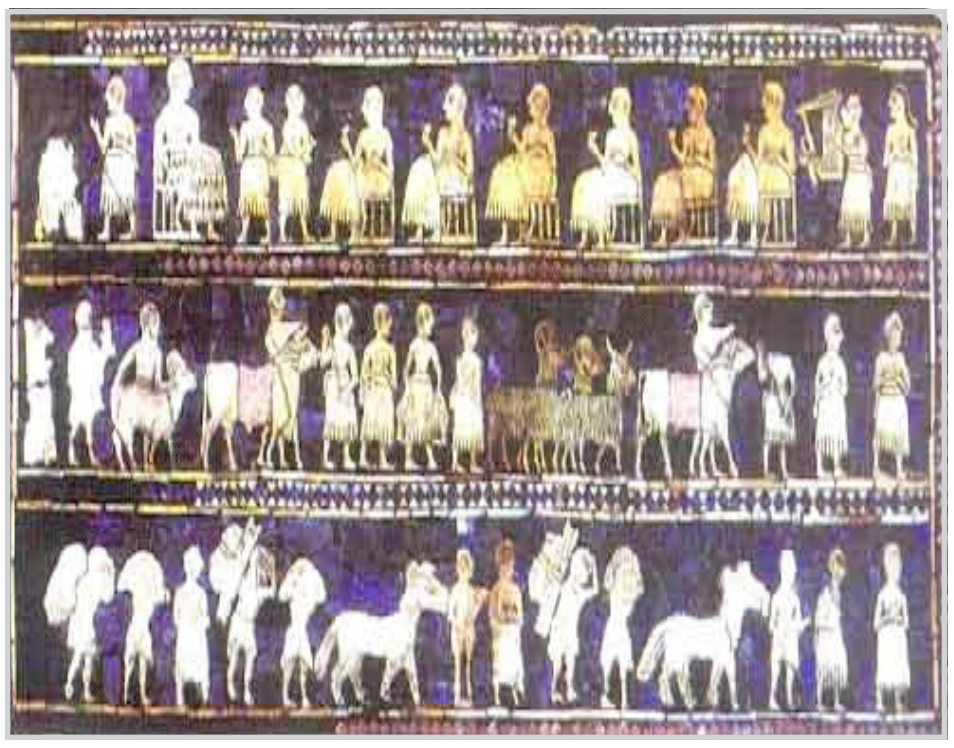

وصل السومريون جنوب العراق في بداية الألف الرابع قبل الميلاد ، فسكنوا أرض شنعار أو جنة عدن حيث نهري دجلة و الفرات و فروعهما العديدة فكانت الأشجار المثمرة في كل مكان على ضفافها و الخضرة الدائمة ، و كانت أرض خصبة حققت الاستقرار لهذه الأقوام التي سرعان ما وجدت لها حياة مرفهة مزدهرة ، فقدح ذهنهم و نضج فكرهم و ظهرت قابلياتهم من خلال حبهم للعمل و تحديهم للطبيعة ، فعرفوا الكتابة و اوجدوا الفأس و استخدموا العربة و الحمار ، و أقاموا مدنا و معابد ذات طراز معماري مبتكر خاص بهم و هي الزقورة التي تتألف من مصاطب متدرجة في الارتفاع و الحجم عددها من ثلاثة الى سبعة ، و يوضع اله المدينة في الأعلى أي في القمة قرب السماء ، بينما كان على الإنسان أن يرتقي درجات عديدة حتى يصل إليه . و أقاموا مدنا عامرة منظمة لأول مرة مثل أريدو و أور و أوروك و لكش و غيرها . و في منتصف الألف الثالث استطاعت بعض من دويلات - المدن السومرية إن تسيطر على معظم دويلات المدن المجاورة لها و من بين تلك دويلات المدن كانت مملكة لكش التي تألفت في البداية من ثلاثة مدن هي لكش و كرسو و قرية زراعية تقع بينها و بين مملكة اوما و كانت موضع خلاف بين المملكتين لفترة طويلة لم تخل من حروب كانت تستعر بينهما من فترة الى آخرى . و كانت حدود لكش الشرقية تسمى (آسو حور) وحدودها الشمالية تدعى (انتا سورا) و كانت تمر بها قناة (لوما كيمدوك) و كان احد ملوكها ايانانم قد بنى فيها خزانا كبيرا لحفظ المياه . (١) سيطرت لكش على جنوب العراق القديم ، ووصلت تجارتها و قوافلها الى مملكة ايبلا في سوريا . و قامت فيها سلالتان ملكيتان : الأولى تبدأ بالملك أور اورو - نانشة نحو ٢٥٠٠ ق . م و تنتهي بالملك اوروانكمينا . و كان الملك اوروانكمينا يقرأ اسمه حتى نهاية السبعينات من القرن الماضي (اورو- كاجينا) الذي حكم لكش لمدة ثمان سنوات بين (٢٣٧٨- ٢٣٧٠ ق . م) . وقد اهتم هذا الملك بأصدار مجموعة من الأنظمة و المراسيم الإصلاحية ، حيث تمتعت دولة لكش بالعدل . أن أهمية إصلاحاته تعود الى انه ثبت في وثيقة كلمة الحرية و هي (اما -آر -كي ama – ar – gi) التي تحقق بواسطتها و لأول مرة في التاريخ بعض المساواة بين الغني و الفقير حيث أن " بيت الفقير صار بجوار بيت الثري الكبير " و كانت هذه النظم و المراسيم تبين بداية ظهور فكرة العدل ، و تعد مقدمة لظهور أول الشرائع في العراق القديم و هي شريعة أور نمو (٢١١٣ – ٢٠٩٥ ق . م) التي تعد أول القوانين في العالم و بهذا يكون العراقيون القدماء قد سبقوا الشعوب الأخرى القديمة في تحقيق العدل و إصدار القوانين التي تبعها قانون مملكة اشنونا ثم قوانين حمورابي الـ (٢١٢) في القرن الثامن عشر قبل الميلاد . و هكذا تمتعت لكش بالعدل ، إذ كان الملك الذي سبقه(لوكال -يندا) قد استحوذ على أملاك المعبد و فرض الضرائب على المزارعين و الرعاة و المهنيين . و كان على العمال أحيانا أن يتسولوا ليحصلوا على قوتهم . و من بين تشريعات أورو -انكمينا " أن السارق يرجم بالحجر و قد منع المرأة من الزواج بأكثر من رجل واحد و عقوبتها عند المخالفة الرجم بالحجر . " لم يستمر حكم اللكشي طويلاً فقد هاجمه الملك لوكال زاكيزي ملك أوروك و أوما و استطاع احتلال مملكة لكش و حرق مبانيها و هدم قصورها و خرب معابدها الجليلة و كذلك فعل في مدينة كرسو التابعة لها و ذلك عام (٢٣٧٥ ق . م) تقريباً . (٢) و من أقدم المراثي في التاريخ قصيدة قصيرة كتبت على رقيم لعل عمرها يعود الى حوالي (٢٣٥٠ ق . م) كما يشير الى ذلك المؤرخ ول ديورانت (٣) حيث يرثي الشاعر الرافديني من لكش المدعو(دنكرد آمو) كيف نهبت كنوز و الهة لكش و توأمها مدينة كرسو قائلاً في حزن ظاهر :

و آسفاه ! أن نفسي لتذوب حسرة على المدينة و على الكنوز ،

و آسفاه ! أن نفسي لتذوب حسرة على مدينتي كرسو و لكش و على الكنوز ،

أن الأطفال في كرسو لفي بؤس شديد ،

لقد أستقر الغازي في الضريح الأفخم ،

و جاء بالملكة المعظمة من معبدها، أي يا سيدة مدينتي المقفرة و الموحشة : متى تعودين ؟

و بعد استيلاء لوكال زاكيزي على لكش و كرسو و غيرهما ، سيطر على معظم بلاد الرافدين و جعلها تحت حكمه ، لكن الأمر لم يدم طويلاً حتى قام سرجون الاكدي زاحفاً من مدينة اكد (قرب اليوسفية) على المدن السومرية و استولى عليها الواحدة تلو الاخرى .

و كانت سلالة لكش الثانية قد حكمت بين (٢٢٨٠ – ٢١٠٩ ق . م) من ابرز ملوكها اورباوو و كوديا و أور ننكرسو . و في حكم الملك كوديا (٢١٤٤ – ٢١٢٤ ق . م .) استعادت لكش استقلالها ثم توسعت على حساب بعض دويلات المدن السومرية الاخرى حتى قيام سلالة أور الثالثة . و يذكر أن الملك كوديا كان قد أرسل بضائع الى دلمون مقايضة بمعدن النحاس الذي يجلب من مكان (عمان) ثم يباع في بلاد سومر و أكد . كما عرف بتشجيعه للنحت و لصنع التماثيل له و للآلهة .

كانت الدولة - المدينة السومرية تتألف من مدينة أو أكثر و مركز المدينة هو المعبد الذي يتألف عادة من زقورة ومعبدها الرئيسي قد يكون في أعلاها و لكن بالنسبة الى لكش كان معبدها الرئيسي للإله ننكرسو في مدينة كرسو التابعة لها. وكان اهالي لكش يسمون شعب ننكرسو باسم اله المملكة، وننكرسو هو ابن انليل أبو الإلهة.

و في عهد الانسي أو الحاكم كوديا اشتهرت لكش ، و بني إنحاء المملكة (١٥) معبداً موزعاً على مناطقها ، و انفق بسخاء من اجل المعبد الكبير (أي -نينو) و هو معبد ننكرسو. و من أعظم الشواهد على ما بلغته لكش من عناية و اهتمام لإلهتها و ديانتها التي تعتبر من أوائل الديانات الرافدينية التي عرفت في التاريخ . تقع مدينة لكش Lagash التاريخية على بعد (٢٤ كم) شرق مدينة الشطرة في محافظة ذي قار جنوب العراق و تسمى خرائبها (تلول الهبا) التي تبلغ طولا (٥ كم) و عرضاً أكثر من (٢,٥ كم) . أمكن البحث فيها عن بقايا المدينة البارزة التي اختفت تحت هذه السلسلة من التلال . كانت مدينة لكش مدينة كبيرة و مهمة من المدن السومرية الرئيسية مثل أوروك و كيش و أور و لارسا و غيرهم ، وجاءت أهميتها من خلال توسعها أو من صلاة ملوكها مع مملكة أور ومملكة اريدو القريبتان إليها: نقب الفرنسيون في تلال الهبا فوجدوا مكتبة ضخمة تضم بضعة آلاف من الرقم الطينية فأمكنهم الحصول منها زهاء (٥٠٠٠) رقيم، كانت واحدة من مجموعة المصادر الأولى عن نشاطات الدويلات السومرية في الإلف الثالث قبل الميلاد . كما وجد في المدينة سد او ناظم كان يحتوي على بوابات تتحكم بتدفق المياه و تحتفظ بالمياه اللازمة للمنطقة في خزانات.(٤) كما كشفت بعثات التنقيب عن المعبد البيضوي الذي بناه الملك اناناتم الأول سنة (٢٥٠٠ ق.م. تقريبا) و هذا المعبد ذو طراز معماري خاص ، إذ وجد حوله بنايتان تعودان لمعبدين آخرين . كما وجد في الطبقة الثالثة معبداً آخرا بناه الملك أور -نانشة (٢٥٥٠- ٢٥٠٠ق . م) كما كشف التنقيبات على قصر واسع عثر فيه على مجموعات من الأختام الأسطوانية و مجموعة من الرقم لعلها كانت من ضمن مكتبة قصر لحاكم البلاد . و قد وجد في القصر سبعة تماثيل برونزية تعود الى الملك اناناتم ، و تمثال ثامن يعود الى الإله (اشولو -تولو) الإله الخاص للملك المذكور . كما عثر في القصر على مجموعة أخرى من الرقم الطينية. و قد أعيد الحفر في المعبد البيضاوي، فعثرت احد بعثات التنقيب على أنابيب فخارية تمتد الى جدول قريب كانت توصل ماء الجدول الى المعبد . كما وجد في غرفة المعبد مجموعة أخرى من الأختام و التماثيل الصغيرة لبعض الحيوانات و أجزاء زوارق يبدو أنها كانت تعود الى المعبد للنقل أو لصيد السمك . و في القصر الغربي وجد فيه عشرة غرف و ساحة وسطية و يحيط بالقصر سور خارجي . كما عثر فيه على رؤوس صولجانات تعود الى ملوك لكش و اختاماً اسطوانية و طبعات طينية مفخورة و بعض الأواني و الجرار تعود الى عصر سلالة لكش الأولى . و كذلك عثر على تمثال الأسد من المرمر و هو فريد في شكله الفني و رأس صولجان كبير ذا نحت ظهر فيه الطائر الأسطوري (الأمد كد)؟ و عليه كتابة مسمارية تشير الى أسم الكاتب السومري الشهير (دودو). و قد أظهرت مجمل التنقيبات في السبعينيات من القرن الماضي التي قامت بها البعثات العراقية استمرار السكن في مدينة لكش حتى العصر البابلي -الكلدي الأخير كما حكم ملك آرامي في لكش و المدينة المجاورة لها (كرسو) في نفس الفترة .

المصادر

(١)فاضل عبد الواحد علي . "عن كوديا و تفسير رؤياه في النصوص السومرية ". آفاق عربية س ٢٤ عدد ١١- ١٢ (ص ٥١- ٥٢).

(٢) القصير ، احمد لفتة " المضامين الاجتماعية لإصلاحات الحاكم اورو -اينمكينا (اورو- كاجينا) مجلة القادسية . العدد العاشر ٢٠٠٧ (ص١٦٦- ١٦٧).

(٣)ديورانت ، ول- قصة الحضارة . القاهرة : الإدارة الثقافية للجامعة العربية . ط٤ / ١٩٧٣ الشرق الأدنى (الباب السابع) ص ١٤ .

(٤)مشتاق طالب محمد . " مدن العراق القديم " مجلة ميسوبوتامبا ، عدد ٦ تموز ٢٠٠٥ (ص ٥٨) .

(٥)قحطان رشيد صالح . الكشاف الأثري في العراق. بغداد : مؤسسة الآثار و التراث ، ١٩٨٧ (ص٧٤٢- ٧٤٦).